

Distr.: General  
5 May 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الخامس والأربعين بشأن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوستنة والهرسك، عن الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي تلقينته من الممثل السامي للبوستنة والهرسك (انظر المرفق). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

080514 080514 14-31883 (A)



## مرفق

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي  
للبوسنة والهرسك

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدمه إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقاً للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام، المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أحيل إليكم طيه التقرير الخامس والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وأرجو تعميم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن لينظروا فيه.

وهذا هو التقرير الحادي عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويشمل هذا التقرير الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات غير تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أية أسئلة بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أوافيكم بالمعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالتين إنزكو

## التقرير الخامس والأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وللأسف، استمر مسار التراجع الذي شهده البلد خلال السنوات الثماني الماضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظل القادة السياسيون عاجزين عن إحراز تقدم في طائفة واسعة من المسائل، من بينها توفير الشروط التي تمكن البوسنة والهرسك من التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ورغم الجهود الكبيرة والجديرة بالثناء التي بذلها مسؤولون كبار في الاتحاد الأوروبي، لم يتوصل القادة السياسيون إلى اتفاق بشأن قضية سايديتش وفينتشي. ويكتسي هذا الاتفاق أهمية بالغة لتمهيد السبيل أمام طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، كما يبرهن على المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون. ونتيجة لذلك، لا يزال التمييز الذي تعرضت له مجموعة كبيرة من المواطنين المشار إليه في قضية سايديتش وفينتشي قائماً. وبالمثل، لم يُحرز أي تقدم ملموس نحو تسوية وضع الممتلكات العسكرية، وهي خطوة ضرورية لتفعيل خطة العمل المتعلقة بعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي التي وضعها البلد. ورغم بعض الأنباء الاقتصادية الجيدة المتعلقة بارتفاع الصادرات بنسبة ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٣، حدث انخفاض كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر وظلت نسبة البطالة مرتفعة، مما يعكس الظروف الاقتصادية القائمة التي لا يزال العديد من المواطنين يعيشون فيها.

وفي مطلع شباط/فبراير، اندلعت مظاهرات في عدد من المدن الكبرى في البلد بسبب شعور المواطنين بالإحباط من الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ومن الفساد، ومن المسؤولين السياسيين المنتخبين بشكل عام. وللأسف، أصبحت هذه المظاهرات عنيفة على مدى يومين، ولكن لحسن الحظ لم تسفر عن أي خسائر في الأرواح، وتواصلت بطرق سلمية منذ ذلك الحين. وخلال أعمال العنف، هوجم مبنى رئاسة البوسنة والهرسك وتعرض لأضرار طفيفة. ومن الواضح أيضاً أن المشاكل في التنسيق بين وكالات الشرطة بمختلف مستوياتها لا تزال مستمرة. وبينما دافع المجتمع الدولي عن الحق في التظاهر، أكد بوضوح أيضاً أن العنف مرفوض. ومع أن الهدف من هذه المظاهرات كان، أولاً وقبل كل شيء، توجيه نداء إلى المسؤولين المنتخبين وإلى الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك لتغيير النهج الذي يتبعونه، ولا سيما إزاء شبكات المحسوبية الفاسدة المتفشية في القطاع العام، فينبغي اعتبارها أيضاً إشارة موجهة إلى المجتمع الدولي مفادها أنه علينا تعديل النهج الذي نتبعه حالياً إذا أردنا أن نساعد فعلاً على تحقيق تقدم لا رجعة فيه في البوسنة والهرسك.

وتلت تجمعات المواطنين الداعية إلى إرساء نظام ديمقراطي مباشر، والتي أطلقت على نفسها تسمية "التجمعات العامة"، الاحتجاجات التي اندلعت في الاتحاد وفي مقاطعة برتشكو. وقد أتاحت هذه التجمعات العامة فرصة أمام المواطنين الراغبين في ذلك للتعبير عن تظلماتهم التي صيغت على شكل مجموعة من المطالب المحددة التي قُدمت إلى السلطات المحلية. وتضمنت هذه المطالب دعوات لاستقالة الحكومات المحلية، ولتخفيض مرتبات واستحقاقات المسؤولين المنتخبين، ولمراجعة عمليات الخصخصة المريبة ولمختلف الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. وفي أربعة كانتونات في الاتحاد، قبلت الحكومات المحلية الدعوات التي وجهتها لها التجمعات العامة بأن تقدم استقالتها. ويُعتبر هذا الشكل الجديد من أشكال المشاركة المدنية من التطورات الجديدة بالترحيب، حيث إنه يرسخ مساءلة الحكومات ويشجع الطبقة السياسية في البلد على تركيز طاقاتها مجدداً على خدمة مصالح المواطنين، ولكن ليكون له أثر على المدى الطويل فيجب أن يتواصل الآن على شكل مشاركة فعلية في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مع المشاركة في هذه الانتخابات.

ونظراً إلى أنني مكلف بكفالة تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، فإن الزيادة الملحوظة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في البيانات الصادرة عن مسؤولين من جمهورية صربسكا التي تطعن في سيادة البلد ووحدته الإقليمية تبعث على بالغ القلق. وقد سجلت وتيرة هذه البيانات ولغتها المباشرة ارتفاعاً كبيراً عقب الأحداث الأخيرة في أوكرانيا، وتضمنت دعوات تكاد تكون يومية لإجراء استفتاء في المستقبل في جمهورية صربسكا بشأن الانفصال عن البوسنة والهرسك، وقد صدرت بشكل خاص عن رئيس جمهورية صربسكا. وفي إطار السلطة المخولة لي، أوضحت أن الاتفاق الإطاري العام للسلام لا يمنح الكيانين الحق في الانفصال.

وفي المناخ المعقد السائد حالياً في البلد، لا يزال وجود البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بولايتها التنفيذية يكتسي أهمية حيوية، وهو يملك مكتبي وغيري من أعضاء المجتمع الدولي من تنفيذ الولايات الموكلة إلى كل منا.

## أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير الحادي عشر الذي أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليتُ منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. ويتضمن التقرير سرداً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المبيّنة في التقارير السابقة، ويدوّن المستجدات من الوقائع ويسجل الأحداث الهامة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما يعرض تقييمي لتنفيذ المجالات الرئيسية التي تدرج ضمن الولاية الموكلة إليّ. وقد ركّزتُ جهودي على معالجة هذه المجالات، بما يتواءم مع كوني مسؤولاً في المقام الأول عن كفالة تنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، وفي الوقت نفسه، شجعتُ التقدم المحرّز على مستوى الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي، وسعيتُ إلى الحفاظ على الإجراءات التي سبق القيام بها من أجل تنفيذ الاتفاق.

٢ - وواصلت تكريس طاقتي لتنفيذ ولايتي على النحو المحدد في المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. ويدعم مكيتي دعماً تاماً الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمساعدة البوسنة والهرسك على السير على درب التقارب بشكل أوّثق من هاتين المنظمتين.

## ثانياً - آخر التطورات السياسية

### ألف - المناخ السياسي العام

٣ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار عجز المؤسسات والزعماء السياسيين عن إعطاء دفع لمجموعة واسعة من المسائل، من بينها الخطوات الضرورية ليتقدم البلد نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي.

٤ - وقام المواطنون في العديد من مدن البوسنة والهرسك، في رد فعل على عدم معالجة السلطات لمشاكلهم، وتأييدا لاحتجاج انطلق في توزلا قبل بضعة أيام من ذلك، بالتزول إلى الشوارع في ٧ شباط/فبراير لدعوة السلطات إلى إيجاد حل للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهونها منذ فترة طويلة. وللأسف، أصبحت هذه المظاهرات عنيفة لفترة وجيزة من الزمن ولكنها لم تُسفر، لحسن الحظ، عن خسائر في الأرواح. والتجمعات العامة التي انبثقت كمنشآت للمتظاهرين وغيرهم في المجتمع المحلي لعرض طلباتهم على الحكومات المحلية في الاتحاد وفي مقاطعة برتشكو تبعثُ على الأمل في أن المواطنين والمجتمع المدني في البوسنة والهرسك سيضطلعون أخيراً بدور أكبر في مساءلة ممثليهم المنتخبين.

٥ - ومن المؤسف أن بعض القادة السياسيين والأحزاب السياسية حاولوا استغلال المظاهرات للحصول على مكاسب سياسية قبل الانتخابات المقبلة، وذلك بوسائل منها السعي إلى التأكيد أن لهذه المظاهرات خطط إثنائية خفية. ومن بين العوامل التي تبعث على القلق أيضا الزيادة في عدد البيانات والإجراءات المتخذة التي تطعن في ركائز الاتفاق الإطاري العام للسلام. وتمثل الإجراءات الأحادية التي اتخذتها جمهورية صربسكا لاعتماد قانون إقامة على صعيد الكيان، واعتماد حكومة جمهورية صربسكا مرسوما بشأن التحقق من الإقامة، مع أن تنظيم هذه المسألة من اختصاصات الدولة وحدها، محاولات لعكس مسار التدابير المتخذة من أجل تنفيذ الأحكام الجوهرية للاتفاق، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرية التنقل.

## باء - القرارات التي اتخذها الممثل السامي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير

٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحجمت عن استخدام سلطاتي التنفيذية تمشيا مع سياسة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام المتمثلة في تفضيل القرارات المتخذة محليا على القرارات المتخذة على المستوى الدولي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح القرار الذي اتخذته أحد أسلافي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، والذي منع دراغان كوفيتش، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك، من تولي منصب تنفيذي، لاغيا. وكان القرار ينص على أنه سيصبح لاغيا إذا انتهى أحد الإجراءات القضائية المشار إليها في ذلك القرار، وقد حدث ذلك، حسب فهمي، بناء على معلومات واردة من المحكمة العليا في الاتحاد.

## جيم - الأهداف الخمسة لإغلاق مكتب الممثل السامي والشرطان اللذان لذلك

التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحرز سلطات البوسنة والهرسك أي تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف المتبقية التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام كشرط مسبق لإغلاق مكتب الممثل السامي.

ممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية

٩ - واصل مكثي بذل جهود من أجل تيسير التوصل إلى تسوية بشأن وضع ممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية، وذلك عن طريق سبل تمثلت أساسا في إجراء اتصالات مباشرة مع الجهات المعنية المحلية والدولية، من بينها اللجان والأفرقة العاملة وممثلو الأحزاب

السياسية. غير أن عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل وسط في إطار المبادئ المنصوص عليها في القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في هذا الشأن ظل يمثل العقبة الرئيسية التي حالت دون إحراز تقدم.

١٠ - وعلى النحو المبين في تقرير الأخير، أجرى مكنتي، بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين، تحليلاً لمشروع قانون بشأن ممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية انبثق عن الاتفاق المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بين حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والحزب الديمقراطي الاجتماعي. وكشف هذا التحليل عن نقاط تبعث على بالغ القلق بشأن إمكانية توافق مشروع القانون مع القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن هذه المسألة، وكذلك بشأن إمكانية تنفيذ الأحكام من الناحية التقنية. ومن بين النقاط الأخرى المثيرة للقلق أن مشروع القانون لا يمنح دولة البوسنة والهرسك حقوق الملكية الكاملة للممتلكات العامة (أي الحق في حرية استخدام هذه الممتلكات والحق في التصرف فيها)، وينص بدلا من ذلك على الحق في استعمال عدد صغير من الأصول لفترة زمنية محدودة وrehنا باحترام الحقوق المتبقية الراسخة التي يحتفظ بها الكيانان والمستويات الأخرى للسلطة في البوسنة والهرسك.

١١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أبلغ مكنتي عن هذه الشواغل سفراء المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام والجهات المعنية الأخرى في المجتمع الدولي، التي رحبت بالتقييم الذي أجراه المكتب وبعرضنا المتعلق بمساعدة الطرفين في الجهود التي يبذلونها لمواءمة مشروع القانون مع قرار المحكمة. وأجرى مكنتي مناقشات تقنية مع المسؤولين في الأحزاب السياسية الذين التزموا بضمان توافق أي مشروع قانون يوافق عليه الفريق العامل الوزاري لينظر فيه مجلس الوزراء مع القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة. ومع ذلك، ورغم التنقيحات التي أدخلت لاحقا على مشروع القانون لمواءمته مع قرار المحكمة الدستورية، فقد اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك تقريرا عن أنشطة الفريق العامل في نيسان/أبريل أشار فيه إلى أنه لم يعد هناك توافق في الآراء بشأن مشروع القانون كما كان في السابق وأوصى بعدم إخضاعه للمزيد من الإجراءات.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، رفض مجلس النواب في البوسنة والهرسك في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤ قانونا مقترحا بشأن التصرف في الممتلكات العسكرية غير المنقولة قدّمه مندوب من حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل، لأن المقترح لم يحصل على التأييد اللازم للمندوبين المنتخبين من جمهورية صربسكا، الذين أصروا على تسوية جميع المسائل المتعلقة بممتلكات الدولة والممتلكات العسكرية في إطار قانون واحد.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة المعنية بممتلكات الدولة تلبية الطلب الذي قدّمته في وقت سابق بعدم منح إعفاءات جديدة من حظر التصرف في ممتلكات الدولة. وفي ١٠ آذار/مارس، وجّهت رسالة إلى رئيس اللجنة لتذكيره بالتزام اللجنة، الذي لم تُف به بعد، بأن تقدم إلى مكتي جميع الوثائق المتصلة بالقرارات التي اتخذتها اللجنة التي تتضمن إعفاء أصول محددة من حظر التصرف في ممتلكات الدولة لكي يتمكن مكتي من إجراء تحليل شامل لآلية الإعفاء القائمة. ولم يتم الوفاء بهذا الالتزام بعد.

#### الاستدامة المالية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب الممثل السامي متابعة التطورات الجارية في مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة والمجلس الضريبي للبوسنة والهرسك وإطلاع شركائه الدوليين على تلك التطورات. ولم يجتمع المجلس الضريبي للبوسنة والهرسك سوى مرة واحدة في الفترة المشمولة بالتقرير، وتعلقت مداولاته بالأساس بالترتيب البديل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وواصل مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة اجتماعاته المنتظمة تحت رئاسة وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك. وبالرغم من الكفاءة المتزايدة لمجلس الإدارة في معالجة المسائل الداخلة في إطار مسؤولياته، مثل الإنشاء الذي تأخر كثيرا لوحدة الاستهلاك النهائي التابعة للمجلس، فقد أسهمت الضغوط المالية في كلا الكيانين في استمرار المنازعات بشأن تخصيص الإيرادات وتسوية الديون، لا سيما تلك المتعلقة بالنصف الثاني لعام ٢٠١٢، حيث إن جمهورية صربسكا مدينة للاتحاد خلال تلك الفترة بما يعادل قرابة ١٠ ملايين يورو.

١٥ - وأسهمت أيضا الضغوط المالية في كلا الكيانين في إطلاق مبادرة لمراجعة معامل تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة في مقاطعة برتشكو، وهو المعامل الذي يخضع حاليا لقرار الممثل السامي المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. وأسفرت المشاورات التي جرت في آذار/مارس بين وزير المالية والخزانة في البوسنة والهرسك ومسؤولي مقاطعة برتشكو عن تفاهم بشأن المبادئ المتعلقة بترتيب جديد بشأن إيرادات الضرائب غير المباشرة لبرتشكو. بيد أن مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة أخفق في دعم مشروع تعديل التشريعات ذات الصلة النابع عن تلك المباحثات، وهو ما يعزى بالأساس إلى رفض وزير مالية جمهورية صربسكا، الذي ذهب إلى أن مثل هذه التغييرات تقتضي انخراط برلماني الكيانين وسعى إلى ربط تلك التغييرات بمراجعة أوسع لنظام الضرائب غير المباشرة في البلد. وسيواصل مكتي متابعة المباحثات الجارية بشأن هذه المسألة من أجل كفالة وفاء جميع الأطراف بالتزامها بالعمل البناء نحو التوصل إلى حل دائم ومقبول لدى الطرفين من خلال التشريع على مستوى الدولة.



## مقاطعة برتشكو

١٦ - بعد إغلاق مكتب برتشكو وإصدار أمر بالإشراف ينظم وضع الصكوك القانونية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، لم يعد المشرف على مقاطعة برتشكو يتدخل في الشؤون اليومية للمقاطعة، على الرغم من أنه احتفظ بالسلطة الكاملة لاستئناف ممارسة صلاحياته - وفق تقديره الخاص - إذا اقتضت الظروف ذلك. ولا تزال هيئة التحكيم في النزاع على الحدود المشتركة بين الكيانين في منطقة برتشكو قائمة، وهي تشكل رادعا ضد أي تدخل محتمل من جانب الكيانين.

١٧ - واعتمدت ميزانية مقاطعة برتشكو لعام ٢٠١٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهي المرة الأولى التي يجري فيها ذلك منذ إنشاء المقاطعة ضمن الإطار الزمني القانوني المنصوص عليه. وحدث تعديل في الأغلبية في الجمعية جاء بثلاثة أصوات إضافية وبحزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك إلى صفوف الأغلبية.

١٨ - وفي شباط/فبراير، رفع المشرف على مقاطعة برتشكو الحظر على شغل وظائف عامة في مقاطعة برتشكو المفروض على ثلاثة أفراد أقيلا من مناصبهم في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وكان هذا جزءا من عملية استعراض لقرارات الإقالة على أساس كل حالة على حدة، ولم يغير بأي حال من الأحوال قرار المشرف في عام ٢٠١٢ تعليق مهامه. ومع اتخاذ تلك القرارات، لم يعد ساريا أي حظر على تولي الوظائف في مقاطعة برتشكو.

## دال - التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام

التحديات التي تواجه السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك

١٩ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملحوظة في البيانات الصادرة عن عدد من مسؤولي جمهورية صربسكا التي تتحدى السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، بما في ذلك من خلال الدعوة الصريحة إلى حق جمهورية صربسكا في تقرير المصير وإلى انفصال الكيان<sup>(١)</sup>. وتراوحت هذه البيانات بين توقع حل البوسنة والهرسك كأمر حتمي

(١) "لمواطني جمهورية صربسكا حق مشروع في البت في استقلال جمهورية صربسكا في استفتاء..."، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، صحيفة Glas Srpske، ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ "لمواطني جمهورية صربسكا حق مشروع في البت في تقرير مصيرهم في استفتاء، ولا تريد جمهورية صربسكا أن تفقد هذا الخيار"، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ "الحالة في البوسنة والهرسك يمكن أن تسير في اتجاهين - الدولة الموحدة أو الحل... الاتجاه الثاني هو الحل، وهو ما ندعو إليه نحو والكروات، وإن كانوا لن يعترفوا علنا بذلك أبدا بينما يعارضه البشناق"، صحيفة Nezavisne Novine، ١١ آذار/مارس ٢٠١٤؛ "الحل الرئيسي لنا هنا في البوسنة والهرسك هو استقلال جمهورية صربسكا"،

والدعوة إلى ذلك<sup>(٢)</sup>، وهددت بأن حل البلد سيحدث ما لم يجر تخفيض صلاحيات الدولة بشكل هائل أو إعادة تنظيم البلد على هيئة اتحاد من نوع ما<sup>(٣)</sup>. واستمر مسؤولو جمهورية صربسكا أيضا في تحريف طبيعة الكيانين وتصويرهما كدولتين تمتلكان سيادتهما<sup>(٤)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أعلن رئيس جمهورية صربسكا صراحة أن تحقيق استقلال جمهورية صربسكا يمثل هدفا وطنيا<sup>(٥)</sup>.

ميلوراد دوديك، صحيفة *Dnevni List*، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ "أفضل إصلاح لهذا البلد هو حله سلميا وإنشاء هرسك بوسنة وجمهورية صربسكا والبوسنة كدول. وحينما يكتمل ذلك، نستطيع حينئذ إنشاء علاقة اتحادية"، ميلوراد دوديك، صحيفة *Vecernji List*، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤.

(٢) "استثمر المجتمع الدولي أموالا كثيرة في الفكرة السياسية الخاطئة. وأنا لا أؤمن بمستقبل البوسنة والهرسك"، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ "ليس للبوسنة والهرسك مستقبل، والحل الدائم الوحيد هو الحل"، صحيفة *Kathimerini*، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ "البوسنة والهرسك تتزلق نحو التفكك..."، ميلوراد دوديك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ "البوسنة والهرسك وهم وبلد غير قابل للبقاء"، ميلوراد دوديك، صحيفة *Der Standard*، ١ شباط/فبراير ٢٠١٤.

(٣) "بالنسبة لنا، نحن الصرب، ثمة ثلاثة حلول ممكنة: الأول هو بقاء الحال على ما هو عليه، والثاني هو استعادة الصلاحيات المنتزعة، والثالث هو قرار لجمهورية صربسكا من شأنه أن يقود إلى إعلان استقلالها"، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، صحيفة *Blic*، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ "خطوتنا المقبلة هي فتح حوار... بشأن إعادة هيكلة البوسنة كاتحاد يتكوّن من ثلاث دول. وإذا ما ثبتت استحالة ذلك، فإن جمهورية صربسكا تحتفظ بالحق في إجراء استفتاء بشأن وضعها"، ميلوراد دوديك، وكالة رويترز، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤؛ "نحن نلتزم حاليا باتفاق دايتون للسلام لأننا لا نريد أن نوصف بأننا الطرف الذي يقوّض هذه الوثيقة. ولكن إذا أصبحت الحالة غير محتملة، فإن لجمهورية صربسكا الحق المشروع في طلب الاستقلال"، ميلوراد دوديك، إذاعة صوت روسيا، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٤) "إنني أخوض تجربة جمهورية صربسكا كدولة، سواء أعجب هذا البعض أم لا، وستواصل سلطات جمهورية صربسكا التصرف بهذه الطريقة في المستقبل"، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ "نحن أمة نخوض عملية بناء الدولة، وهي لا تخلق الدولة كهدف في حد ذاته، ولكن كضمان لحريتها وتنميتها الوطنيتين. هكذا أنشئت جمهورية صربسكا، على أساس القانون المحلي والدولي، وهي اليوم جزء من اتحاد البوسنة والهرسك"، ميلوراد دوديك، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

(٥) "استقلال جمهورية صربسكا هو هدف وطني وشعبي، وينبغي أن يكون هدفا سياسيا"، رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، القناة الأولى في التلفزيون، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٠ - وبالرغم من أن رئيس جمهورية صربسكا لا يزال أكثر الأصوات المنادية بحل الدولة تواترا وارتفاعا، فقد انضم إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير مسؤولون آخرون من حزبه على صعيدي جمهورية صربسكا ومؤسسات البوسنة والهرسك<sup>(٦)</sup>.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلى كل من رئيس جمهورية صربسكا وغيره من مسؤولي الجمهورية ببيانات تربط الأحداث في أوكرانيا، لا سيما الاستفتاء في القرم، باستقلال جمهورية صربسكا في المستقبل<sup>(٧)</sup>، وطرأت زيادة كبيرة في تواتر البيانات التي تتحدى السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٤.

٢٢ - ويكفل دستور البلد والقانون الدولي، بما في ذلك الاتفاق الإطاري العام للسلام، السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. وبموجب دستور البوسنة والهرسك، يوجد الكيانان كجزء من البلد ولا يمكن لهما الانفصال. وقد كررت التأكيد على هذه النقطة في مناسبات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، وطبقا لولايي بموجب الاتفاق والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، فإن القلق يظل يساورني بشأن ما للبيانات المروجة للانفصال من أثر مزعزع لاستقرار الوضع داخل البلد. ويساورني القلق أيضا بشأن استخدام آليات الإعاقة الدستورية على مستوى الدولة في منع البوسنة والهرسك من المضي قدما، ثم الاستناد إلى هذا الافتقار إلى التقدم كمبرر لحل البلد.

(٦) "سيواصل تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين الترويج لحق جمهورية صربسكا ومواطنيها في تقرير المصير والاستقلال، بوضوح وعلنا"، عضو البرلمان عن تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين ونائب رئيس مجلس شعوب البوسنة والهرسك، ستازا كوزارك، هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤؛ "على أي حال، فإن قصة الاستفتاء، حينما يتعلق الأمر بجمهورية صربسكا، ليست من المحرمات كما ألما لا تثار بشكل مصطنع من وقت لآخر... نحن نملك الحق في تقرير المصير إذا ما قبل المرء بالقواعد الدولية." رئيس وزراء جمهورية صربسكا، زيلجكا سفيجانوفيتش، صحيفة *Vecernji List*، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤؛ "ستكون السلطات في جمهورية صربسكا مضطرة لإعلان نوع من الاستقلال من جانب واحد"، نائب رئيس جمهورية صربسكا، إميل فلايكي، *BN TV*، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤؛ "جمهورية صربسكا تريد مستوى أعلى من الحكم الذاتي، أو حتى الانفصال عن البوسنة والهرسك، بينما تريد جمهورية البوسنة والهرسك الاتحادية المزيد من المركزية"، العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك، نبيزرا رمضانوفيتش، صحيفة *Vecernje Novosti*، ١١ آذار/مارس ٢٠١٤؛ "البوسنة والهرسك تكون ممكنة فقط إذا خضع النظام للتطور"، وزير مالية البوسنة والهرسك، نيقولا سبيريتش، صحيفة *Vecernji List*، ٥ آذار/مارس ٢٠١٤.

(٧) "الممارسة الجارية في القرم ستخلق ممارسة جديدة في العالم، وعمليات تقرير المصير آخذة في اكتساب المزيد من المشروعية. وفي يوم ما، سوف ننظم استفتاء، ولكن هذه اللحظة يجب اختيارها بعناية بلا إرادوية سياسية ويفهم هوية حلفائنا في تلك العملية". رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، إذاعة صوت روسيا، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

### إعاقعة عمل مؤسسات البوسنة والهرسك

٢٣ - في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير، هدد رئيس ورئيس وزراء جمهورية صربسكا بإعاقعة عمل مؤسسات البوسنة والهرسك رداً على استقبال سياسيين بشناق للقائد العسكري السابق لجيش البوسنة والهرسك في سربرينيتسا في رئاسة البوسنة والهرسك في ٣٠ كانون الثاني/يناير بعد أن أشارت صربيا إليها أنها ستوجه إليه الاتهام بارتكاب جرائم حرب. وفي شباط/فبراير، قام مندوبو جمهورية صربسكا في مجلس نواب البوسنة والهرسك بالخروج من إحدى جلسات المجلس بشأن مسائل تتصل برد الفعل الذي ينبغي أن تتخذه البوسنة والهرسك على أمر القبض المتصل بارتكاب جرائم حرب الصادر عن الإنتربول ضد جنرال من جمهورية صربسكا في زمن الحرب، بالرغم من أن مجلس نواب البوسنة والهرسك استأنف عمله العادي في وقت لاحق من الشهر حينما احتجت البوسنة والهرسك على أوامر القبض. وفي ٥ نيسان/أبريل، هدد رئيس جمهورية صربسكا في بيان صحفي بإعاقعة اتخاذ القرار في مجلس وزراء البوسنة والهرسك إذا ما رفضت مؤسسات البوسنة والهرسك دعم مشروع "ساوث ستريم" (South Stream) لخط أنابيب الغاز.

٢٤ - وأخفق مجلس شعوب البوسنة والهرسك في الاجتماع بين كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس بسبب عدم اكتمال النصاب بسبب مشاكل صحية خطيرة لدى عدد من النواب البشناق. وفي الوقت نفسه، هدد عدد من كبار المسؤولين من حزب العمل الديمقراطي بأن الحزب سيعيق نصاب المجلس بشأن التغييرات المثيرة للجدل في التشريعات المتصلة بتسجيل محل الإقامة، غير أن مجلس شعوب البوسنة والهرسك استأنف عمله في ١٢ آذار/مارس.

### التحديات التي تواجه اختصاصات مؤسسات البوسنة والهرسك

٢٥ - رداً على استمرار إخفاق مجلس شعوب البوسنة والهرسك في إدخال تغييرات على قانون البوسنة والهرسك المتعلق بالإقامة المؤقتة والدائمة، مما يتطلب مزيداً من إجراءات التحقق الشامل من طلبات الإقامة، اتخذت جمهورية صربسكا خطوات من جانب واحد لسن تشريعات تتعلق بمسائل الإقامة على صعيد الكيان. وفي ٦ آذار/مارس، أقرت حكومة جمهورية صربسكا قانوناً على صعيد الكيان لتنظيم الإقامة بموجب إجراءات عاجلة حولتها في ما بعد الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى إجراءات عادية في ٨ نيسان/أبريل، وأقر هذا القانون من القراءة الأولى. وفي حال اعتماده، سيشكل خطوة أخرى من جانب أحد الكيانيين لإصدار تشريع بشأن مسألة ينظمها بالفعل قانون من قوانين الدولة. وأثار القلق أيضاً قراراً اتخذته حكومة جمهورية صربسكا بعد ذلك في ١٧ نيسان/أبريل بشأن إجراءات

التحقق من الإقامة، بالنظر إلى اختصاص الدولة في هذا المجال، كما أثار مخاوف لدى البشناق من تطبيق النظام بشكل ينطوي على تمييز. وتشمل الأمثلة السابقة لإصدار جمهورية صربسكا تشريعات بشأن مسائل تنظمها بالفعل قوانين موجودة على صعيد الدولة، قانون جمهورية صربسكا المتعلق بالحاكم، والنظام المستقل لجمهورية صربسكا بشأن رقم الهوية الموحد، وقانون هيئة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا. وينص الدستور على أن الكيانين ملزمان بالامتثال لقرارات مؤسسات البوسنة والهرسك.

التحديات التي تواجه الحيز الاقتصادي الموحد في البوسنة والهرسك

٢٦ - في أواخر عام ٢٠١٣، اعتمدت السلطات الاتحادية تدابير لمراقبة جودة الواردات والصادرات، في مسعى لكفالة عدم طرح أي منتجات تُستورد إلى البوسنة والهرسك في السوق الاتحادية ما لم يصدق عليها مفتشون اتحاديون. وتؤثر هذه التدابير بشكل مباشر على المنتجات المستوردة إلى البلد عن طريق جمهورية صربسكا، الأمر الذي يقوض حرية حركة السلع ويشكل تحدياً للحيز الاقتصادي الموحد في البوسنة والهرسك. ومن ثم فإن هذه التدابير، التي يدعي الاتحاد أنها ضرورية نظراً لعدم وجود لوائح تنفيذية بموجب قانون مراقبة الجودة في البوسنة والهرسك، تثير القلق أيضاً بشأن مدى امتثالها لدستور البوسنة والهرسك. وبناءً على مفاوضات لاحقة، وافقت سلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا ومقاطعة برتشكو على العمل معاً من أجل تحقيق الاتساق بين أنظمة مراقبة الجودة التي سيتم إقرارها في شكل لوائح تنفيذية بموجب قانون الدولة وتطبيقها على نحو موحد في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. ويواصل الاتحاد الأوروبي متابعة هذه المسألة مع السلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك.

التحديات التي تواجه المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك

٢٧ - واصل رئيس جمهورية صربسكا وغيره من كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا الهجوم علناً على مؤسسات الدولة المنشأة للاضطلاع بمسؤوليات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك، وللحفاظ على سيادة القانون<sup>(٨)</sup>. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ادعى

(٨) "أريد إلغاء المحكمة ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، لأن وجودهما ليس له أساس دستوري". رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، التلفزيون الفيدرالي للبوسنة والهرسك، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٤؛ "نحن غير راضين تماماً عن المحكمة ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، اللذين أنشأنا عنوة وليس وفقاً للدستور واتفاق دايتون للسلام. ولم يحققا أي أثر (لعملهما) كما أنهما لا يستحقان أي شكل من أشكال الدعم". ميلوراد دوديك لصحافة جمهورية صربسكا، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ "لم ينص دستور البوسنة والهرسك على إنشاء محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة

رئيس جمهورية صربسكا ومسؤولون آخرون أن محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك هيتان غير مشروعتين وغير دستوريتين أنشأهما المجتمع الدولي، وأنه ”سيحين وقت سيكون بإمكاننا التحدث فيه عن إعادة تعريف دورهما وتقليصه بدرجة كبيرة“<sup>(٩)</sup>. ويعدد المرفق الرابع للاتفاق الإطاري العام، الذي يشكل أيضا دستور البوسنة والهرسك، المسؤوليات الموكلة إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، وبمكّن البوسنة والهرسك من إنشاء مؤسسات للاضطلاع بهذه الاختصاصات. وقد قضت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عدة مناسبات بأن محكمة البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام يمارسان تلك الاختصاصات في إطار الدستور.

٢٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا استنتاجات تتعلق بالتقرير السنوي لعام ٢٠١٢ عن أعمال المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، ودعت إلى تقسيم المجلس إلى ثلاثة مجالس منفصلة على مستوى الكيان والدولة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الاستنتاجات إلى استنتاجات مثيرة للجدل كانت قد توصلت إليها الجمعية الوطنية بشأن هذه المسألة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ و ١ حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أصدر مكتب الممثل السامي ووفد الاتحاد الأوروبي إلى البوسنة والهرسك/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في البوسنة والهرسك بيانا مشتركا يدين المحاولات الرامية إلى ممارسة ضغوط سياسية وتأثير غير لائق على هذه المؤسسات، ويذكر أيضا بأنه يتعين على الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية، التي ينبغي أن تكون قادرة على العمل بمعزل عن أي ضغط من جانب السلطة التشريعية أو التنفيذية.

والهرسك: وتطالب الأطراف جميعا في جمهورية صربسكا بإلغائهما. وهو ما طالب به كل طرف من الأطراف منذ فترة طويلة. وسمحوا لي بأن أذكركم بأن هذه المؤسسات خارجة عن دستور البوسنة والهرسك وأن المسألة مرتبطة بعناصر أجنبية، أي ما إذا كان أحدهم قد جاء إلى هنا وغير الدستور، لقد حدث ذلك بالفعل...“، العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك، نيبويسا رادمانوفيتش، صحيفة أو سلوبودجينيي، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(٩) رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، وكالة أنباء جمهورية صربسكا، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

## ثالثا - مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك

### رئاسة البوسنة والهرسك

٢٩ - عقدت رئاسة البوسنة والهرسك اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث عقدت ست جلسات عادية وعشر جلسات عاجلة. واتخذت عدة قرارات من بينها قرارات تتعلق بتمديد مشاركة البوسنة والهرسك في عمليات حفظ السلام الدولية في كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقرارات تتعلق بالمساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في مالي. وفي ١٠ آذار/مارس، أصبح عضو من البشناق رئيسا لمؤسسة الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى حين إجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٣٠ - وأصدرت رئاسة البوسنة والهرسك بيانا في ٦ آذار/مارس دعت فيه جميع أطراف النزاع في أوكرانيا إلى الامتناع عن استخدام القوة، والشروع فورا في إجراء حوار سياسي من أجل تسوية الوضع لصالح تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي. بيد أن الرئاسة لم تتمكن من اتخاذ موقف موحد تجاه القرار المتعلق بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ آذار/مارس، ولا تجاه انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي في ما اتخذته من تدابير تقييدية لمواجهة الأحداث التي وقعت مؤخرا في أوكرانيا.

### مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٣١ - واصل مجلس وزراء البوسنة والهرسك عقد اجتماعاته بشكل منتظم رغم صعوبة الوضع السياسي، حيث عقد ما مجموعه ٢٦ جلسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم ترق النواتج التشريعية لمجلس الوزراء إلى مستوى التوقعات، حيث أصدر أربعة قوانين جديدة وأدخل عشر مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة. وشملت هذه النواتج التشريعية ميزانية الدولة لعام ٢٠١٤، وقانون المشتريات العامة، فضلا عن إدخال تعديلات على قانون شركة توزيع الكهرباء، وعلى قانون غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية. واعتمد مجلس الوزراء أيضا خطة عمله لعام ٢٠١٤، والميزانية الإطارية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وخطة عمل الشراكة المتعلقة بمنظمة حلف شمال الأطلسي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٣٢ - وفي أعقاب الاحتجاجات التي وقعت في ٧ شباط/فبراير، والتي أسفرت عن إصابة عدد من رجال الشرطة والمتظاهرين والصحفيين بجروح، فضلا عن احتراق مقر رئاسة البوسنة والهرسك، عقد مجلس وزراء البوسنة والهرسك جلسيتين مع وكالات إنفاذ القانون

المختصة على مستوى الدولة لمناقشة أفضل السبل الكفيلة بتحسين توفير الأمن لمؤسسات البوسنة والهرسك.

٣٣ - وقامت الجمعية البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بإقالة وزيرة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في البوسنة والهرسك ونائب وزير الدفاع ونائب وزير حقوق الإنسان واللاجئين، وجميعهم من الحزب الديمقراطي الصربي، وذلك بمبادرة من تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، واستعيز عنهم بمرشحين من تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين.

٣٤ - وفي أعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في ٧ شباط/فبراير، بادر الحزب الديمقراطي الاجتماعي بإقالة وزير الأمن في البوسنة والهرسك الذي ينتمي إلى حزب من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك. ولا تزال هذه المبادرة معروضة حتى الآن على مجلس شعوب البوسنة والهرسك، بعد إجراء تصويت لتأييد الإقالة من جانب مجلس النواب في آذار/مارس.

#### الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣٥ - لا تزال الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تواجه صعوبات في الوفاء بمسؤولياتها في دفع البلد قدما إلى الأمام، فهي مشغولة أكثر من أي وقت مضى بمشاحنات سياسية غير بناءة وبالحملة الانتخابية الوشيكة. وفي حين عقد مجلس النواب عشر جلسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يعقد مجلس الشعوب سوى أربع جلسات، لأسباب ليس أقلها المشاكل المتعلقة باكتمال النصاب القانوني، نظرا لحالة المرض الشديد للعديد من ممثلي البشناق. وتأثرت أيضا الجمعية البرلمانية بقرار تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين بإزاحة الحزب الديمقراطي الصربي من الائتلاف على مستوى الدولة، مع ما رافق ذلك من تغيير في قيادة مجلس الشعوب.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك ثلاثة قوانين جديدة، بما فيها القانون المتعلق بميزانية عام ٢٠١٤، و ١٣ مجموعة من التعديلات للتشريعات القائمة.

٣٧ - وما زالت القوانين معطلة بسبب عدم موافقة الممثلين المنتخبين عن الكيانين عليها، وخاصة ممثلي جمهورية صربسكا. ومن الأمثلة على ذلك القانون المقترح لمنع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية، والذي رفض في البرلمان من جانب ممثلي أحزاب كانت قد أيدت من قبل القانون في مجلس الوزراء. وقد صيغ هذا القانون بناء على توصيات وردت في تقرير التقييم الذي أعدته في عام ٢٠٠٩ لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال



وتمويل الإرهاب. وكانت اللجنة قد ذكرت أن الإخفاق في اعتماد هذا القانون سيدفعها إلى الإعراب علانية عن قلقها إزاء عدم وجود نظم في البوسنة والهرسك تمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٨ - وأدت مسألة التعديلات المقترح إدخالها على القانون المتعلق بالإقامة الدائمة والمؤقتة في البوسنة والهرسك، والتي من شأنها تشديد الضوابط على الأفراد الذين يسجلون إقامتهم، إلى انقسامات عميقة في البلد. ذلك أن جداول الناحيين تستقي في الغالب من قاعدة بيانات المقيمين في البوسنة والهرسك، ويرى ممثلو جمهورية صربسكا أن الشرط الذي ورد في مشروع التعديلات بشأن تقديم ما يثبت الإقامة أساسي لكفالة سلامة عملية التصويت وسجلات الإقامة ولمنع تسجيل مقيمين جدد بمجرد الحصول على حق التصويت في جمهورية صربسكا، لا سيما في الفترة السابقة لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. لكن المنظمات غير الحكومية للبشناق المشاركة في الحملة الرامية إلى تشجيع البشناق على التصويت في جمهورية صربسكا في الانتخابات القادمة، وكذلك الحزب الديمقراطي الاجتماعي، اعترضت بشدة على تشديد الضوابط بزعم أنها تعوق حق العودة الذي يكفله اتفاق السلام، ووصفتها بأنها استمرار للتطهير العرقي. وينذر التراع حول التعديلات بزيادة حدة الجدل الدائر حول عملية التسجيل وعميقها في الفترة التي تسبق الانتخابات.

٣٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تذرعت مجموعة البشناق بالمصلحة الوطنية الحيوية في مجلس شعوب البوسنة والهرسك في محاولة للاعتراض على التعديلات، لكن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك رفضت هذه الذريعة. وفي جلسة مجلس شعوب البوسنة والهرسك التي عقدت في ١٢ آذار/مارس، اقترحت مجموعة البشناق أن يجري النظر في القانون في إطار الإجراءات العادية، فهي ترى أن من شأن ذلك الحد من إمكانية سوء تفسير وسوء استخدام حق العودة. ولا تزال المسألة قيد نظر المجلس. وفي الوقت نفسه، شرعت سلطات جمهورية صربسكا في إجراءات اعتماد قانون الإقامة على صعيد الكيان، الأمر الذي إذا اعتمد سيكون إجراء من جانب كيان واحد لإصدار تشريع بشأن مسألة مقننة بالفعل من جانب الدولة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا في ١٧ نيسان/أبريل قرارا يقتضي تقديم بعض الأدلة المستندية من جانب طالبي التسجيل. الأمر الذي أثار أيضا بعض المخاوف بالنظر إلى أن هذه المسألة مقننة من قبل الدولة، لكن نص القرار لم يعلن عنه بعد ولم تطلع سلطات جمهورية صربسكا أعضاء مكثي عليه حتى وقت كتابة هذا التقرير.

٤٠ - ظلت المسائل ذات الصلة بالقضاء تحتل مكانة بارزة على جدول أعمال الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك. وفي أعقاب الحكم الصادر في تموز/يوليه عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية مكتوف (انظر الفقرة ٧٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل)، أدخل حزب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين تعديلات على قانون الإجراءات الجنائية تهدف إلى وضع شرط يتطلب إعادة المحاكمة في جميع قضايا جرائم الحرب التي صدر فيها حكم نهائي بموجب القانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣. واعتمد مجلس الشعوب هذه التعديلات، ولكنها رُفضت في وقت لاحق من جانب مجلس النواب في شباط/فبراير، في أعقاب انخراط المجتمع الدولي. وفي ٦ شباط/فبراير، انسحب المندوبون الصرب من جلسة لمجلس النواب احتجاجاً على عدم تقديم وزارة العدل رداً فورياً بشأن المركز القانوني لجنرالين من جمهورية صربسكا، كانت الإتربول قد أصدرت أمراً بالقبض على واحد منهما. واستمر التوجه السائد المتمثل في رفض تقارير العمل السنوية المقدمة من المؤسسات القضائية العاملة على مستوى الدولة بسبب معارضة المندوبين القادمين من جمهورية صربسكا، حيث رُفضت التقارير المقدمة عام ٢٠١٢ عن أعمال المجلس الأعلى للقضاء والادعاء ومكتب المدعي العام.

عدم اتخاذ قرار بشأن التعديلات الدستورية المتعلقة بحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي

٤١ - تمثلت عدم قدرة القادة السياسيين على تحقيق إنجاز في تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية "سايديتش وفينتشي"، في عدم نجاح الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في إجراء تصويت على أي من المقترحات المقدمة إليها بتعديل دستور البوسنة والهرسك في هذا الصدد.

#### رقم الهوية الوطنية

٤٢ - في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس شعوب البوسنة والهرسك تعديلات على التشريع الذي ينظم إصدار أرقام الهوية الوطنية، فأُنفى بذلك أزمة سياسية ومؤسسية استمرت شهوراً طويلة، وشهدت احتجاجات عامة واسعة النطاق في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، تمكن مواطنو البوسنة والهرسك من الحصول مرة أخرى على أرقام الهوية الوطنية عن طريق نفس النظام الوحيد الذي كان يعمل على مستوى الدولة قبل اندلاع الأزمة.

### التحضير للانتخابات العامة لعام ٢٠١٤

٤٣ - يتوقع أن تعلن اللجنة المركزية للانتخابات في أيار/مايو عن الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفقا لقانون الانتخابات للبوسنة والهرسك. وأنشأت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك الفريق العامل المشترك بين الوكالات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لإعداد التعديلات المراد إدخالها على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك. وأرسل أعضاء الفريق إلى البرلمان التعديلات التي تنص على عدد من التحسينات التقنية المحدودة في قانون الانتخابات، وذلك لاعتمادها بمقتضى إجراء عاجل. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أقر مجلس النواب التعديلات بالأغلبية البسيطة، ولكنها أرسلت إلى الفريق الرئاسي من أجل الموافقة لأنها لم تحصل على الدعم اللازم من مندوبي جمهورية صربسكا.

### رابعا - اتحاد البوسنة والهرسك

#### احتجاجات عام ٢٠١٤

٤٤ - كانت الاحتجاجات العامة التي بدأت في توزلا في ٥ شباط/فبراير الحدث الأبرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومثلت انعكاساً للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تواجه البلد والإحباط المتزايد الذي يشعر به المواطنون تجاه القادة السياسيين والحكومات. وبلغ عدد المتظاهرين في توزلا ٣٠٠٠ شخص في ٧ شباط/فبراير عندما جنحت هذه الاحتجاجات نحو العنف. وبحلول نهاية اليوم كانت النار قد أضرمت في كل من مقر حكومة الكانتون ومبنى البلدية. وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات مع أعمال العنف المرتبطة بها إلى مدن أخرى، بما في ذلك زينيتسا وموستان وبيهاش وبرتشكو وسرايفو. وفي سرايفو، أصبحت المظاهرات عنيفة بشكل خاص، حيث أضرمت النيران في مقر حكومة الكانتون، ومقر رئاسة البوسنة والهرسك، ورئاسة الاتحاد. وللأسف، أصيب عدد كبير من رجال الشرطة وبعض المحتجين بجروح. ووردت أيضا ادعاءات عن سوء معاملة المحتجزين الذين أُلقي القبض عليهم خلال الاحتجاجات.

٤٥ - وفي موستان، بدأت الاحتجاجات بشكل سلمي في ٧ شباط/فبراير، ثم تحولت إلى العنف في اليوم نفسه حيث ألحقت الأضرار بستة مبان (مبني حكومة الكانتون وجمعية الكانتون، ومبني البلدية وإدارة المدينة، والمكتبان التابعان لحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي). واستقال وزير داخلية الكانتون في موستان في ذروة الانهيار الأمني، الأمر الذي زاد من تعقيد محاولات التعامل مع الحالة الأمنية. وتضررت أيضا بشكل خطير قدرة الشرطة على التعامل مع العنف بسبب استمرار عدم تعيين الائتلاف

الحاكم في الكانتون لمفوض شرطة للكانتون لفترة ستة أشهر، ولا يزال تعيين مفوض للشرطة دون مزيد من التأخير أمراً بالغ الأهمية.

٤٦ - وبصفة عامة، وجدت وكالات إنفاذ القانون صعوبة في التعامل مع حجم الاحتجاجات والتحديات الأمنية التي مثلتها. وعلى وجه الخصوص، أسهم في بطء استجابة وكالات الشرطة وارتباكها في بعض الأحيان انعدام الفهم لتقسيم المسؤوليات وعدم وجود آليات لتفعيل الأحكام الموجودة في القانون بشأن المساعدة المتبادلة.

٤٧ - وفي أعقاب الاحتجاجات، ظهر شكل جديد من أشكال المنظمات المدنية، يعرف باسم "التجمعات العامة". ومثلت هذه التجمعات منابر يقوم فيها المواطنون والعمال ومتقفو المدن وغيرهم من المشاركين في الاحتجاجات بتبادل الآراء والاتفاق على المطالب التي يعرضونها على الحكومات. وكان أحد المطالب الرئيسية لهذه التجمعات هو استقالة الحكومات، وتمت تلبية هذا المطلب في أربعة كانتونات (توزلا وسرايفو وزينيتسا وبيهاش). ولم يجر حتى الآن انتخاب حكومة جديدة إلا في توزلا، في حين قاومت حكومة الاتحاد وحكومة الكانتون في موستار المطالب التي دعتها إلى الاستقالة. وبوجه عام، تركزت مطالب التجمعات العامة على التدابير اللازمة لمكافحة الفساد، وعلى الحقوق الاجتماعية وحقوق العمل. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت التجمعات تجتذب عدداً أقل بكثير من المشاركين مما كان عليه الأمر في بداياتها.

٤٨ - ولقيت الاحتجاجات اهتماماً ملحوظاً على الصعيد الدولي، ونظمت احتجاجات رمزية دعماً لها في جميع أنحاء المنطقة. ودعم ممثلو المجتمع الدولي حق المحتجين في التظاهر موضعين في الوقت نفسه أن الاحتجاجات يجب أن تكون سلمية. ولا زلت أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن وجود مجتمع مدني مشارك وناشط في تحريك الأحداث وقادر على تحميل القادة المنتخبين لمسؤولياتهم هو أمر بالغ الأهمية للمستقبل الديمقراطي في البلد، وأرجو أن تشجع الاحتجاجات الأحزاب على خوض حملات الانتخابات المقبلة على أساس برنامج من الإصلاحات الملموسة، بدلاً من الخطط ذات التوجهات القومية التي تهيمن عادة على الحملات الانتخابية في البوسنة والهرسك. وأرجو كذلك أن تستمر روح النشاط المدني بتقديم أشخاص جدد للانتخابات وبمشاركة المزيد من المواطنين في التصويت في تشرين الأول/أكتوبر.

٤٩ - وتفاوتت ردود الأفعال على الاحتجاجات بين المسؤولين المنتخبين والقادة السياسيين. وبشكل عام، لقيت الاحتجاجات والتجمعات العامة تقبلاً واسع النطاق بين الأحزاب التي تتخذ من سرايفو مقراً لها، باعتبارها انعكاساً للإحباط الذي يعانيه كثير من

المواطنين، ولكنها سعت أيضاً إلى التخفيف من أثرها إلى أدنى حد ممكن. وسعت بعض الأحزاب إلى صرف الانتباه من خلال مقترحات غير واقعية مثل الدعوة إلى انتخابات مبكرة. وسعت الأحزاب الكرواتية والصربية في بعض الأحيان إلى تصوير الاحتجاجات على أنها مبادرة منظمة من البشناق تهدف إلى تغيير النظام الدستوري في البلد، على الرغم من أن الاحتجاجات ركزت في الغالب على قضايا أساسية مرتبطة بالفساد وسوء الإدارة.

٥٠ - وعلى الرغم من التزايدات المتواصلة بين الأحزاب في الحكومة الاتحادية، واصلت الحكومة أداء مهامها بعقد اجتماعات منتظمة واعتماد ٥٥ قانوناً جديداً وإدخال تعديلات على ٢٧ قانوناً من القوانين السارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانعقد برلمان الاتحاد أيضاً بصورة منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واعتمد ٨ قوانين جديدة و ١١ تعديلاً على قوانين سارية و ١٥ مشروع قانون. وقدم رئيس مجلس نواب الاتحاد استقالته في كانون الثاني/يناير. ولم تتمكن الهيئة حتى الآن من انتخاب من يحل محله، ويقوم بعمله نائباً رئيس المجلس.

#### فصل رئيس الاتحاد لوزير المالية يهدد بوقوع أزمة

٥١ - واجه الاتحاد أزمة سياسية ومالية أخرى في كانون الثاني/يناير، حين قام رئيس الكيان بفصل وزير المالية للاتحاد بأثر فوري، وذلك في غياب أحكام قانونية تنص على توقيع شخص آخر لمعاملات مدفوعات الميزانية بما في ذلك دفعات سداد الديون الخارجية. وبحكم المسؤوليات التي يتولاها وزير المالية في عدد من الهيئات على مستوى الدولة، كان لهذه الحالة أيضاً تأثير على مستوى الدولة، وشمل ذلك تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البوسنة والهرسك إزاء الدائنين، وفي إطار الترتيب البديل الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ويعمل مكنتي بصورة مباشرة مع سلطات الاتحاد من أجل تيسير التوصل إلى حل لهذا الخلاف، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك سفارة الولايات المتحدة ووفد الاتحاد الأوروبي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

٥٢ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، توجه رئيس وزراء الاتحاد إلى المحكمة الدستورية للاتحاد من أجل حل الخلاف، وكذلك من أجل استصدار تدابير مؤقتة تسمح لوزير المالية بمواصلة القيام بمهامه في انتظار القرار النهائي للمحكمة. واتصلت بدوري بالمحكمة الدستورية للاتحاد عن طريق رسالة "صديق للمحكمة" مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير، بينت فيها وجهات نظري بشأن مشروع القرار الذي اتخذته الرئيس، وضرورة اتخاذ تدابير مؤقتة لتجنب آثاره المالية الخطيرة على الاتحاد وعلى البوسنة والهرسك بوجه عام. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، اعتمدت المحكمة الدستورية للاتحاد قراراً بشأن التدابير المؤقتة، أتاح استمرار معاملات

مدفوعات الميزانية، بما في ذلك دفع ديون الاتحاد الداخلية والأجنبية المباشرة، ويسر تأدية المهام بدون عوائق في هيئات الدولة التي يشارك فيها وزير مالية الاتحاد. ولم تصدر المحكمة بعد حكماً في القضية الأساسية.

٥٣ - وكشفت هذه الأحداث عن عجز في المنظومة، ويسرني أن أعلن أن برلمان الاتحاد اعتمد في نيسان/أبريل تعديلات على القانون المتعلق بتنفيذ ميزانية اتحاد البوسنة والهرسك لعام ٢٠١٤، وتكفل هذه التعديلات وجود شخص من وزارة مالية الاتحاد أو عضو في حكومة الاتحاد تأذن له حكومة الاتحاد بالمشاركة في التوقيع على أوامر الدفع، في غياب وزير مالية الاتحاد.

التقدم المحرز في تعيين قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد

٥٤ - أُحرز تقدم هام خلال الفترة المشمولة بالتقرير صوب إزالة العوائق أمام التعيينات التي طال تأخرها في المحكمة الدستورية للاتحاد وهيئتها المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية. وظلت هذه الهيئة غير قادرة على العمل نحو خمس سنوات، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عدد من القوانين المعروضة على الهيئات التشريعية في الاتحاد والكانتونين، بما في ذلك قرار التصويت بحجب الثقة عن حكومة الاتحاد الحالية. وعقب جهود الدعوة المنسقة التي بذلها مكثي على مدى شهور كثيرة، لدى رئيس الاتحاد، ونواب الرئيس والمندوبين في مجلس شعوب الاتحاد، أقر مجلس الشعوب في ٢٠ آذار/مارس تعيين قاضيين جديدين في المحكمة الدستورية للاتحاد. وأصبحت المحكمة تضم الآن ثمانية من أصل القضاة التسعة المتبقين، ومنتظر تعيين القاضي التاسع قرار الهيئة المعنية بالمصلحة الوطنية الحيوية.

٥٥ - ويجب على السلطات المعنية الآن إتمام الخطوات المتبقية لإنشاء هيئة معنية بالمصلحة الوطنية الحيوية داخل المحكمة تقوم بعملها على النحو المطلوب. وقد اتخذ غياب هيئة فاعلة كهذه ذريعة سهلة من أجل تعطيل مجموعة من القرارات الأساسية لبرلمان الاتحاد والكانتونين. ولذلك سيكون وجود هيئة قائمة بعملها أمراً بالغ الأهمية قبل إجراء الانتخابات العامة المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لضمان ألا يعترى عملية تشكيل الحكومة بعد الانتخابات المزيد من التعقيد أو التأخير.

لجنة الأوراق المالية للاتحاد

٥٦ - وجهت الانتباه، في تقريرى السابق، إلى خطر جسيم يحدق بسوق المال في الاتحاد والاقتصاد بوجه عام عقب الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في الاتحاد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن لجنة الأوراق المالية للاتحاد. وإثر مشاركة مكثفة من مكثي، اعتمد البرلمان

الاتحادي تفسيراً إذا حجية للقانون الاتحادي المتعلق بلجنة الأوراق المالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويقضي التفسير ذو الحجية إمكانيات الطعن في القرارات التي اتخذتها اللجنة في الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٣، ويجيز استمرار عمل اللجنة على أساس تقني إلى حين تشكيل لجنة جديدة. وسيظل مكنتي منكبا على هذه المسألة.

٥٧ - ورفض مجلس شعوب الاتحاد في آذار/مارس حلاً منهجياً لكفالة استمرار المناصب في طائفة من المؤسسات العامة في الاتحاد. وسيكون من الضروري تناول تعديلات قانون الاتحاد المتعلق بالتعيينات الوزارية والحكومية والتعيينات الأخرى، التي لها أيضاً صلة وأهمية بالنسبة لصندوق النقد الدولي، مرة أخرى في الفترة القادمة.

#### إصلاح دستور الاتحاد

٥٨ - لم يحرز أي تقدم ملموس بشأن إصلاح دستور الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم وجود توافق عام في الآراء على أن هذا الإصلاح أمر ضروري، ويستبعد إحراز أي تقدم قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن مجلس نواب الاتحاد قرر عقد دورة مواضيعية في ٢٣ نيسان/أبريل لمناقشة المبادرات الرامية إلى تعديل دستور الاتحاد.

#### القانون المتعلق بحقوق العائدين إلى أماكن إقامتهم الدائمة قبل الحرب

٥٩ - في ١١ نيسان/أبريل، اعتمد برلمان الاتحاد القانون المتعلق بحقوق العائدين إلى أماكن إقامتهم الدائمة قبل الحرب في جمهورية صربسكا ومقاطعة برتشكو. ويسعى القانون إلى ضمان استمرار حصول العائدين إلى جمهورية صربسكا ومقاطعة برتشكو على المعاشات التقاعدية واستحقاقات المحاربين القدماء والاستحقاقات المتعلقة بالصحة والعجز في الاتحاد. وادعت سلطات جمهورية صربسكا أن القانون سيشجع الأشخاص الذين لا يعيشون في جمهورية صربسكا حالياً على تسجيل محل إقامتهم بها لغرض وحيد هو التصويت في جمهورية صربسكا في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر المقبلة دون المخاطرة بفقدان استحقاقاتهم في الاتحاد. وذكر رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أن جمهورية صربسكا ستطعن في دستورية القانون لدى المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك وتنظر في اتخاذ تدابير تشريعية مضادة غير محددة في هذا الكيان. ويبدو أن القانون يهدف في المقام الأول إلى تأكيد الحقوق القائمة في مواصلة الحصول على الاستحقاقات في الاتحاد للأشخاص الذين يعودون إلى ديارهم التي كانوا يسكنون فيها قبل الحرب في جمهورية صربسكا، ولكنه ييسر بعض الإجراءات.

## موستار

٦٠ - لم تتخذ السلطات المحلية أو الأحزاب السياسية أي إجراءات ملموسة لتنفيذ الحكم الصادر عام ٢٠١١ عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك والقاضي بعدم دستورية النظام الانتخابي الحالي. ونتيجة لذلك، لم تعقد بعد الانتخابات المحلية التي تقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في موستار، وما زالت شؤون المدينة تُسير بدون مجلس المدينة. ولا يزال العمدة، المنصب بالنيابة، يشرف على تسير شؤون المدينة يوما بيوم.

٦١ - ونتيجة لهذه الوضعية، كان من اللازم وضع أحكام قانونية جديدة لتمكين المدينة من اعتماد ميزانية عام ٢٠١٤. وفي شباط/فبراير، وبتشجيع من مكتي، اعتمد برلمان الاتحاد تعديلات على القانون المتعلق بالميزانيات تجيز لعمدة مدينة موستار - مع موافقة رئيس الشؤون المالية للمدينة - اعتماد قرار بشأن التمويل المؤقت للربع الأول من عام ٢٠١٤، ووضع ميزانية لعام ٢٠١٤. وفي آذار/مارس، وقع عمدة موستار ورئيس إدارة الشؤون المالية على قرار بالتمويل المؤقت وفر التمويل على مدى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تعتمد ميزانية لعام ٢٠١٤ من شأنها أن تجيز استمرار سداد مدفوعات الميزانية بعد ١ نيسان/أبريل.

٦٢ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، عرض الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك إدخال تعديلات على قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك تجيز إجراء انتخابات محلية في موستار، وتعكس هذه التعديلات في جوهرها الحل الذي اقترحه هذا الحزب والذي كانت أحزاب أخرى قد رفضته. ورغم أن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك حكمت ضد محاولة من جانب تجمع البشناق في مجلس الشعوب معارضة التعديلات على أساس المصلحة الوطنية الحيوية، فإن فرصة اعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك للتعديلات ضئيلة. وتظل الوثيقة الإطارية التي قدمتها ستة أحزاب أخرى، بمشاركة من مكتي، مطروحة كأساس لإيجاد حل. ولا يزال الافتقار إلى التزام جدي من قبل الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب العمل الديمقراطي من أجل إيجاد حل يتماشى مع حكم المحكمة يشير قلقا كبيرا وأدى إلى تدهور الخدمات المقدمة إلى مواطني موستار.

## خامسا - جمهورية صربسكا

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت مؤسسات جمهورية صربسكا اجتماعات على أساس منتظم، وهي تعمل في ظل خلفية تتفاقم فيها التوترات بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة في جمهورية صربسكا.



٦٤ - ووقعت احتجاجات سلمية في بانيا لوكا وبييلينا وبريدور في شباط/فبراير، ولكنها استقطبت عددا من الناس أقل بكثير من الاحتجاجات في الاتحاد. واستهدفت احتجاجات بانيا لوكا في ١٨ شباط/فبراير، التي جمعت ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وطلابا ومحاربين قدماء ومتقاعدين وعمالا، حالات خصخصة يزعم أنها مشوبة بالفساد وتدابير اجتماعية لا تحظى بالشعبية اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا. ولم تشارك أحزاب المعارضة في الاحتجاجات. ووصفت سلطات جمهورية صربسكا هذه الاحتجاجات بأنها محاولة لزعزعة استقرار الكيان بناء على تعليمات من عملاء خارجيين. وانحصر تركيز احتجاجات لاحقة على المظالم التي لحقت المحاربين القدماء.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ مسؤولو جمهورية صربسكا حملة تهدف إلى الحد من الانتقادات العامة المتنامية ضد السلطات الحالية. وشملت هذه الحملة اعتقال الشرطة لمنتقدي حكومة جمهورية صربسكا والرئيس في ما يبدو أنه اتهامات زائفة ومضايقات تتعرض لها الأنشطة المدنية وإعلانات عن خطط لإدخال قوانين تقييدية تنظم عمل قطاع المنظمات غير الحكومية ونشر كتاب على الموقع الشبكي لتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين يورد قائمة أفراد ومنظمات يزعم أنهم يشكلون خطرا على نظام جمهورية صربسكا الدستوري. وبماثلها في إثارة القلق وضع تدابير تفرض رقابة سياسية على وسائل الإعلام وتكليف معينين سياسيا بمسؤولية إدارة هيئة الإذاعة العامة للكيان. وفي كانون الأول/ديسمبر، أنشأ رئيس جمهورية صربسكا مجلسا ضبابي الهوية لحماية نظام جمهورية صربسكا الدستوري له اختصاصات وملاك موظفين لا يعرفهما الجمهور. ويرصد مكنتي عن كتب هذه المسائل في علاقتها بالالتزام الذي يقع على عاتق جميع السلطات في الدفاع عن حقوق الإنسان المكفولة بموجب المرفق الرابع من اتفاق السلام.

٦٦ - وكتدبير لتحسين القدرة التنافسية لاقتصاد جمهورية صربسكا في عام ٢٠١٤، خفضت الحكومة العبء الضريبي على العمل عن طريق الإعفاء الضريبي على الدخل الشهري. وفي كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الحكومة مركزا جامعاً لتسجيل الأعمال في جمهورية صربسكا من شأنه أن ييسر تسجيل المشاريع الجديدة ويكفل ألا تستغرق العملية أكثر من ثلاثة أيام ويخفف من العبء الإداري على الأعمال.

٦٧ - ولا تزال النزاعات المتعلقة بالتعليم الابتدائي لبعض التلاميذ من البشناق في جمهورية صربسكا التي أثيرتها في تقرير السابـق دون حل خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم تدخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكنتي وجهات أخرى. وفي منطقة واحدة، قرر الأولياء إلغاء تسجيل أطفالهم في المدارس الابتدائية المحلية، واختاروا بدلا من ذلك مواصلة دراسة

أطفالهم في مدرسة موازية أنشئت خارج إطار نظام جمهورية صربسكا التعليمي. ولم يحرز مؤتمر وزراء التعليم تقدماً يذكر بشأن المسألة الأوسع نطاقاً المتمثلة في إصلاح التعليم.

٦٨ - وواصلت سلطات جمهورية صربسكا تطبيق سياستها المتمثلة في منع الممثل السامي من الحصول على المعلومات والوثائق الرسمية اللازمة للاضطلاع بولايته. وبموجب المرفق العاشر للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، فإن جميع السلطات في البوسنة والهرسك ملزمة بالتعاون التام مع الممثل السامي، ومع المنظمات والوكالات الدولية، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة من الاتفاق. وترجع الممارسة التي تتبعها حكومة جمهورية صربسكا بعدم توفير المعلومات والوثائق التي يطلبها مكتب الممثل السامي إلى عام ٢٠٠٧. ولم يكن لدعوات مجلس تنفيذ السلام المتكررة إلى سلطات جمهورية صربسكا التي يذكرها فيها بالتزامها بضمان حصول الممثل السامي بشكل كامل على الوثائق في الوقت المناسب، ولا الرسالة التي وجهتها مؤخراً إلى رئيس وزراء جمهورية صربسكا المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، أي أثر. وفي خطاب ألقاه رئيس جمهورية صربسكا في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤، تبجح، بألفاظ مبتذلة، بعدم امتثال الكيان لهذا الالتزام<sup>(١٠)</sup>.

## سادساً - ترسيخ سيادة القانون

٦٩ - لا يزال الحوار المنظم بشأن العدالة الذي بدأه الاتحاد الأوروبي مع السلطات في البوسنة والهرسك، وكنت قد أعربت عن ترحيبي به، يشكل الحفل الذي تناقش فيه الإجراءات الرامية إلى زيادة تطوير النظام القضائي، وقطاع العدالة ككل، في البلد. وواصل مكثي متابعة بعض التطورات في إطار هذا الحوار، ولا يزال على اتصال مع الاتحاد الأوروبي، لأن لبعض المسائل المطروحة للنقاش في الحوار المنظم أهمية خاصة من أجل تنفيذ الجانب المدني من الاتفاق الإطاري، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك وكيانها المحددين في إطار دستور البوسنة والهرسك<sup>(١١)</sup>. وحدث تطوراً ذا أهمية خاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هما: مشروع قانون محاكم البوسنة والهرسك، ومشروع القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام.

(١٠) "قلت [كلمة مسيئة] مكتب الممثل السامي. لن يوجد بعد الآن مكتب الممثل السامي. ولن ترسل أي وثائق إلى مكتب الممثل السامي". محطة بي إن التلفزيونية، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

(١١) تشمل هذه المسائل مباحثات بشأن اختصاصات دولة البوسنة والهرسك في المسائل الجنائية؛ وإدخال تغييرات على سير أعمال محكمة البوسنة والهرسك ووضع إطار قانوني لإنشاء محكمة الاستئناف في البوسنة والهرسك؛ وقانون جديد بشأن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام في البوسنة والهرسك؛ والتعاون الدولي في مجال محاكمة مرتكبي جرائم الحرب؛ وتنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

٧٠ - وبناء على توصية صادرة عن الحوار المنظم الذي عقد يومي ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في بانيا لوكا التي سيظل اعتماد مشروع قانون محاكم البوسنة والهرسك يشكل في إطارها أولوية بالنسبة إلى الهيئة التشريعية الحالية، أحالت وزارة العدل في البوسنة والهرسك مشروع نص إلى مجلس الوزراء لاعتماده في دورته التي ستعقد في ٢٢ كانون الثاني/يناير. بيد أن مشروع القانون حُذف من جدول الأعمال. ويظل المشروع مثيرا للجدل لأنه يحد من الاختصاص الجنائي لدولة البوسنة والهرسك.

٧١ - ويجري إعداد قانون جديد بشأن المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام وتجري مناقشته في إطار الحوار المنظم. ويتضمن مشروع القانون عددا من المقترحات المثيرة للجدل، من بينها قيام البرلمان ذات الصلة، بدلا من المجلس، بتعيين كبار المدعين العامين، كما هو الحال الآن. وأبرزت لجنة البندقية هذه المشاكل في وجهة نظرها المتعلقة بمشروع النص في آذار/مارس ٢٠١٤.

#### استراتيجية إصلاح قطاع العدل

٧٢ - انتهت المدة المحددة لاستراتيجية إصلاح قطاع العدل الرهانة في البوسنة والهرسك في نهاية عام ٢٠١٣. ولم توضع الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بعد في صيغتها النهائية، ولم تعتمد سلطات الدولة والكيانين ومقاطعة برتشكو.

#### محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٧٣ - واصل مجلس الإشراف على تنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب عقد اجتماعاته بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد استنتاج المجلس السابق بأنه من غير المحتمل أن يتحقق هدف تناول القضايا الأكثر تعقيدا بحلول عام ٢٠١٥، اعتمد المجلس استنتاجات في شباط/فبراير ٢٠١٤ يطلب فيها من مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك تقدير متى سيتم تناول هذه الفئة الهامة من القضايا.

٧٤ - وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في قضية مكتوف وداميانوفيتش ضد البوسنة والهرسك، حيث وجدت فيها انتهاكا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في التطبيق الرجعي للقانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣ على قضيتي جرائم حرب ارتكبت في عام ١٩٩٣. واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بدأت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تفسير نطاق قرار المحكمة الأوروبية لتطبيقه على طائفة أوسع بكثير من القضايا مقارنة بالقضايا التي يتناولها القرار مباشرة، وهو ما ينطوي على إلغاء عدد من أحكام محكمة البوسنة والهرسك. وشمل ذلك قضايا مجرمين مدانين

بالإبادة الجماعية في سريرينيتشا حُكِم فيها على الجناة بأكثر من ٣٠ سنة سجنًا لمشاركتهم في إعدام ما يزيد على ألف شخص، وأشخاص مدانين بارتكاب جرائم حرب خطيرة ضد المدنيين قُتل فيها أكثر من ٢٠ شخصا.

٧٥ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا، وهي هيئة تشرف على تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قرارًا في هذه القضية أشارت فيه إلى أن المحكمة صرحت في حكمها بأنها لن تستعرض التطبيق الرجعي لقانون عام ٢٠٠٣ في قضايا جرائم الحرب بصورة مجردة، بل إنه ينبغي أن تقيم هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة، تبعًا للظروف الخاصة بكل قضية. وشددت أيضًا على أهمية قيام السلطات المحلية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين استمرار احتجاز الأشخاص المدانين الذين ينتظرون إعادة المحاكمة في محكمة البوسنة والهرسك، شريطة أن يتفق احتجازهم مع الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٧٦ - ونتيجة للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك التي ألغت الأحكام الصادرة في وقت سابق عن محكمة البوسنة والهرسك، أفرجت المحكمة الأخيرة عن الأفراد المدانين من قبل بدلا من قضاء مدة الأحكام الصادرة عليهم بالسجن ريثما تُعاد محاكمتهم، ورفضت التماسات للاحتجاز السابق للمحاكمة، على أساس أنه لا توجد أسباب توجب احتجازهم في إطار قانون الإجراءات الجنائية. وأثار الإفراج عن الأشخاص المدانين بارتكاب أخطر جرائم الحرب والإبادة الجماعية بانتظار أحكام جديدة ردود فعل كل من منظمات الضحايا والشهود في تلك المحاكمات، ولا سيما حركة الأمهات اللواتي يقطن جيبى سريرينيتشا وزيبا.

٧٧ - وترتب على إصدار صربيا وكرواتيا أوامر الشرطة الجنائية الدولية بإلقاء القبض على مرتكبي جرائم الحرب من مواطني البوسنة والهرسك توترات سياسية، على الرغم من وجود بروتوكولات تعاون مع كل من البلدين بخصوص التعامل مع الملاحقات القضائية لمرتكبي جرائم الحرب. وفي إطار قرار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية لعام ٢٠١٠ بشأن التعاون مع الطلبات الجديدة المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تلتزم البلدان بفترة ٣٠ يوما لتقديم احتجاجاتها على أوامر القبض بعد إحاطتها بالطلب من جانب الأمانة العامة للإنتربول. ودار الجدل داخل البوسنة والهرسك حول ما إذا كانت السلطات في البوسنة والهرسك ستقدم احتجاجات على هذه الأوامر، وما إذا كان سيطبق المعيار نفسه على أمري القبض على حد سواء. وهدأت الحالة بعد أن قدمت وزارة العدل

في البوسنة والهرسك احتجاجات رسمية إلى الأمانة العامة فيما يتعلق بكلا الحالتين، بناء على تعليمات من الرئاسة.

## سابعاً - الأمن العام وإنفاذ القانون

٧٨ - لا يزال التدخل السياسي في الأعمال الشرطية يشكل التحدي الرئيسي الذي يواجهه نجاح تنفيذ العمل الشرطي في البلد. ويأتي أحد مجالات التدخل في شكل تأخير تعيينات مديري الشرطة في مختلف مستويات الإدارة في البوسنة والهرسك. وأكمل مجلس الوزراء عملية التعيين في نيسان/أبريل بالنسبة للعديد من مديري الشرطة ونواب المديرين على مستوى الولاية بعد مضي أكثر من شهر على انتهاء مهامهم. وعُيّن مفوضون في كانتوني أونا - سانا وتوزلا في نيسان/أبريل، بعد تأخر كبير دام عدة سنوات. وظل كانتون الهرسك - نيريتفا دون مفوض للشرطة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو الآن الكانتون الوحيد في الاتحاد دون مفوض معيّن.

٧٩ - ويواصل مكثي رصد التغييرات المدخلة على تشريعات الشرطة، مع عدد من التطورات الهامة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وخلال ذلك الشهر، اعتمد مجلس الوزراء التحسينات الفنية التي أدخلت على قانون موظفي الشرطة في البوسنة والهرسك. واعتمدت الحكومة الاتحادية قانوناً اتحادياً منقحاً بشأن الشؤون الداخلية يمنح مدير الشرطة الاتحادي مزيداً من الاستقلال المالي والتنفيذي. غير أن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا اعتمدت تعديلات لقانون جمهورية صربسكا المتعلقة بالشؤون الداخلية، الأمر الذي عزز الدور الذي يضطلع به وزير داخلية جمهورية صربسكا بشأن المسائل المتصلة بتوظيف أفراد الشرطة، بما يتعارض مع النمط المتبع في الاتحاد وعلى صعيد الدولة.

## ثامناً - الاقتصاد

### المؤشرات الاقتصادية

٨٠ - استمر اقتصاد البوسنة والهرسك في الانتعاش في عام ٢٠١٣. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ معدل النمو ما يزيد على ١ في المائة في عام ٢٠١٣، ويتوقع أن ينتعش بصورة أكبر في عام ٢٠١٤ مع تحسن التوقعات في أوروبا. وتُعزى أساساً الزيادة البالغة ٦,٧ في المائة في الإنتاج الصناعي في عام ٢٠١٣ إلى زيادة قدرها ٩,٥ في المائة في الصناعات التحويلية، وزيادة بنسبة ٥,٦ في المائة في توليد الكهرباء، الناتجة في حد ذاتها عن هطول الأمطار الغزيرة. كما تزايدت الصادرات بنسبة ٦,٦ في المائة، وانخفضت الواردات

بنسبة ٥,٠ في المائة. ونتيجة لذلك، حقق العجز في التجارة الخارجية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٣ انخفاضا بنسبة ٨,٣ في المائة، في حين بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات ٥٥,٢ في المائة.

٨١ - وعلى الرغم من ذلك، استمرت معدلات البطالة في الارتفاع، مع بلوغ معدل البطالة الإدارية نحو ٤٤,٥ في المائة. وبلغ متوسط صافي الأجور والمعاشات التقاعدية في البوسنة والهرسك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ما يعادل ٤٢٨ يورو و ١٧٣ يورو، على التوالي.

٨٢ - كما أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المنقحة حديثا الصادرة عن وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية أثارت القلق أيضا، حيث مثلت نقصانا قدره ٣٤ في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر عن عام ٢٠١٢. وتشير البيانات إلى أن قادة البلد يمكن أن يفعلوا أكثر من ذلك بكثير لتمكين البوسنة والهرسك من استغلال إمكانات نموها استغلالا كاملا.

#### المسائل الضريبية

٨٣ - بلغ تدفق إيرادات الضرائب غير المباشرة على جميع مستويات الحكومة، باستثناء الدولة، مستوى أقل من عام ٢٠١٢ نتيجة لزيادة المبالغ المردودة لضريبة القيمة المضافة والتزامات تسديد الديون الخارجية في عام ٢٠١٣، وذلك على الرغم من بلوغ مستوى غير مسبوق في تحصيل الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١٣، والتي تشكل الجزء الرئيسي من إيرادات الميزانية على جميع مستويات الحكومة. وأسفرت الضغوط الضريبية المترتبة على ذلك عن مشاكل في سياق تنفيذ مدفوعات الميزانية في الوقت المناسب، ودفعت بالحكومات في بعض الحالات إلى الدخول في ترتيبات مالية غير مواتية.

٨٤ - وفشلت الكانتونات على وجه الخصوص في التكيف مع النقص في إيرادات الضرائب غير المباشرة، مما فاقم مشاكل الإنفاق غير المعالجة من الماضي، والافتقار إلى الرغبة في إجراء الإصلاحات. وأفضى ذلك إلى تحديات مالية خطيرة ذات تأثير أوسع نطاقا، بالنظر إلى أن سلطات الكانتونات تستخدم في المجموع حوالي ٥٠.٠٠٠ شخص، في مجالات منها الشرطة والتعليم والقضاء والإدارة العامة.

٨٥ - وأدى أيضا نقص إيرادات الضرائب غير المباشرة، وعدم تحقق بعض الإيرادات المدرجة في الميزانية، وعوامل التأخر في صرف الأموال على الصعيد الدولي بسبب حالات التأخير في تنفيذ شروط الدفع إلى زيادة الضغوط المالية على الكيانات. غير أن صندوق النقد الدولي ساعد الكيانات في الحفاظ على الاستقرار المالي في الفترة المشمولة بالتقرير من خلال

الموافقة على صرف دفعتين في إطار الترتيب البديل واشتراط صرفهما على اتخاذ تدابير إصلاحية ملموسة.

٨٦ - وعلى الرغم من فوائدها للترتيب البديل، ورغم أن ميزانتي الكيانين لعام ٢٠١٤ تعتمد بدرجة كبيرة على مدفوعات صندوق النقد الدولي ومدفوعات البنك الدولي المتصلة بها، فإن المباحثات التي جرت مع سلطات البوسنة والهرسك في شباط/فبراير لم تمهد الطريق للنظر في الاستعراض السادس للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

٨٧ - ولم يؤثر نقص إيرادات الضرائب غير المباشرة في عام ٢٠١٣ على مستوى الدولة، نظرا لأن الدولة تتلقى مبلغا ثابتا من الإيرادات لتمويل مؤسساتها. غير أنه من المثير للقلق أن المستوى المدرج في الميزانية لمؤسسات الدولة في عام ٢٠١٣ كان مماثلا لعام ٢٠١٢، كما أنه ليس من المتوقع حدوث زيادة في عام ٢٠١٤ أيضا. ويمكن أن يؤثر ذلك على سير عمل مؤسسات الدولة وقدرتها على الوفاء بجميع التزاماتها، بما في ذلك التزاماتها بإزاء الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٨ - ومن المرجح أن تستمر التحديات المالية في عام ٢٠١٤ بسبب زيادة أخرى في مدفوعات الديون الخارجية، وعدم مواصلة إحراز تقدم بشأن الإصلاحات الهيكلية.

آخر المستجدات عن شركة توزيع الكهرباء

٨٩ - أحرز رئيسا وزراء الكيانين تقدما ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل ضمان التشغيل الكامل لشركة توزيع الكهرباء (ترانسكو) على مستوى الدولة. فقد قاما في كانون الأول/ديسمبر وآذار/مارس، بعد عدة سنوات من التأخير، باعتماد تقارير مراجعة الحسابات المعلقة، والموافقة على خطة تطوير شبكة توزيع الكهرباء بالبلد وخطة الأعمال المستهدفة للشركة، واستكمال التعيينات المتبقية في المناصب العليا بالشركة، وذلك بصفتهم عضوين في جمعية مساهمي شركة ترانسكو. وقاما أيضا بتوجيه دعوة إلى خبراء المفوضية الأوروبية/أمانة الجماعة المعنية بالطاقة لتقديم اقتراحات لوضع خطط استثمارية للشركة. وقام مجلس وزراء البوسنة والهرسك أيضا بتعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة الشركة.

٩٠ - وفي آذار/مارس، وافق المساهمون في شركة ترانسكو أيضا على توزيع نحو ٥٠ مليون يورو من الأرباح المحققة في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ على الكيانين، وذلك بعد إجراء تغييرات في التشريعات ذات الصلة.

٩١ - ويأتي التقدم المحمود الذي طال انتظاره ليكفل التشغيل الكامل لشركة ترانسكو بعد سنوات عديدة من العرقلة، شملت محاولات سابقة بذلتها جمهورية صربسكا للانسحاب من

جانب واحد من الشركة وتقسيم نظام توزيع الكهرباء على طول خط الحدود بين الكيانين. وينبغي أن يركز المساهمون والإدارة الجديدة الآن على تنفيذ القرارات المعتمدة، مع مراعاة الحاجة الملحة إلى الاستثمار في شبكة توزيع الكهرباء. وسيعود نظام توزيع الكهرباء الذي يعمل على نحو تام بالنفع على البلد والمنطقة.

## تاسعا - عودة اللاجئين والمشردين

٩٢ - تعد عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في فترة ما قبل الحرب أمرا بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. وتؤكد الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به حتى يمكن اعتبار أن هذا الالتزام قد اكتمل.

٩٣ - ومما يدعو للأسف، لا تزال الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق السابع للاتفاق تفتقر إلى الدعم اللازم لكفالة تنفيذها تنفيذا كاملا في الوقت المناسب. وتقر الاستراتيجية بأن النفوذ السياسي والافتقار إلى القدر الكافي من التعليم على جميع المستويات يمثلان عقبة أساسية أمام عودة اللاجئين والمشردين. والتعليم ذو أهمية بالغة أيضا للمصالحة والتفاهم في البوسنة والهرسك كأساس للسلام والاستقرار المستدامين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت المنازعات المتعلقة بالمنهج الدراسي لأطفال البشناق في المجتمعات المحلية للعائدين في جمهورية صربسكا تشكل مصدرا للتوتر. وتؤكد المشاكل المطروحة في قطاع التعليم الحاجة الملحة إلى أن تنكب السلطات المختصة في جميع أنحاء البوسنة والهرسك بجدية على إصلاح التعليم ورفع مستوى المعايير على أساس عدم التمييز وعدم الفصل والشمولية.

٩٤ - وأكدت عدة أحداث أن السلطات المحلية كثيرا ما لا تمثل لشرط المرفق السابع القاضي بتهينة "الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين وإعادة إدماجهم على نحو متناسق، دون تفضيل أي جماعة معينة". وعلى سبيل المثال، واصلت السلطات المحلية التابعة للحزب الديمقراطي الصربي في بلدية فيسيغراد بجمهورية صربسكا جهودها الرامية إلى نزع ملكية أحد منازل اللاجئين المعاد بناؤها وهدمه، وهو أيضا مكان يحمل مشاعر خاصة، إذ حُرق فيه رجال ونساء وأطفال بشناق أحياء في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وبناء على أمر من محكمة البوسنة والهرسك ذي صلة بتحقيق جاري في جرائم الحرب، تم استخراج جثث من الباحة الداخلية للمنزل. وكانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أصدرت أحكاما مشددة على شخصين مرتبطين بهذه القضية، وألقي القبض على مشتبه فيه آخر في فرنسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.



٩٥ - وبالنظر إلى العقبات التي ما زالت تحول دون التنفيذ الكامل للمرفق السابع، وجهت رسالة إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أطلب فيها أن تعيد المفوضية النظر في توصيتها المتعلقة بإنهاء مركز اللاجئين بالنسبة للاجئين من البوسنة والهرسك. وفي رأيي، قد تسيء بعض الأطراف استخدام هذا الإعلان المتعلق بإنهاء مركز اللاجئين في الفترة التي تسبق الانتخابات، مما يؤدي إلى تعقيد بيئة سياسية غير مستقرة أصلاً في البلد. وأعرب عن امتناني للمفوضية لمراعاتها الشواغل التي أعربت عنها جمعية جهات أخرى، وأنطلع إلى مساعدتها على إعادة النظر في هذه المسألة في مرحلة لاحقة.

## عاشرا - التطورات الإعلامية

٩٦ - لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في المضي قدماً بإصلاح نظام البث الإذاعي والتلفزيوني العام الذي طال انتظاره. ونتيجة لذلك، ما زالت هيئات الإذاعة والتلفزيون العامة الثلاث تفتقر إلى تنسيق الأنشطة المشتركة وإدارتها بشكل مناسب. وأعلنت حكومة جمهورية صربسكا أيضاً معارضتها علانية لتشكيل الهيئة العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني، ودعت إلى إجراء تغييرات في تشريعات الدولة التي تتوخى تشكيل الهيئة. ومن شأن تشكيل الهيئة أن يسمح باستخدام الموارد العامة بمزيد من الكفاءة، وتبين الخطوات التي اتخذتها السلطات المختصة لإرجاء إنشائها أنها ضارة للغاية.

٩٧ - ومما يبعث على القلق بنفس القدر تزايد الانطباع بأن السلطات تؤثر في عمل المؤسسات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني بعدة وسائل، منها عدم تعيين أعضاء جدد في مجالس الإدارة، وتعيين أفراد على صلة بالمؤسسة السياسية في مناصب إدارية.

٩٨ - ومن ناحية أكثر إيجابية، قامت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في نهاية المطاف بتعيين مجلس جديد لوكالة تنظيم الاتصالات. وشرع المجلس الجديد على الفور في إجراء تعيين المدير العام الجديد الذي طال انتظاره. واعتمد المجلس أيضاً تغييرات في القانون المتعلق بالاتصالات التجارية، الذي استخدمه المجلس السابق بغية خفض فترة الإعلان في المؤسسات العامة للبث الإذاعي والتلفزيوني. وجاءت هذه التغييرات لتلغي قراراً للمجلس السابق ترتبت عليه مشاكل عدة وشكل تهديداً للاستدامة المالية لنظام البث الإذاعي والتلفزيوني العام.

## حادي عشر - مسائل الدفاع

٩٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت وزارة الدفاع والقوات المسلحة في البوسنة والهرسك تعزيز الرقابة على مخزونات البلد من الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وتحسين

إدارتها. وقد تركزت الجهود، بدعم من المجتمع الدولي، على إنشاء عملية وقاعدة بيانات لمراقبة الذخيرة، وتيسير التخلص من فائض الذخيرة والأسلحة، في إطار اتفاق عام ٢٠٠٨ بشأن التخلص النهائي من جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمتلكات المنقولة، التي ستستمر في خدمة أغراض دفاعية. ومع ذلك، لا يزال خطر الانفجار العرضي قائما في البوسنة والهرسك بسبب تقادم الذخيرة وسوء ظروف تخزينها. ولم يتحقق مزيد من التقدم للاتفاق على آلية يتم من خلالها بيع الفائض. ومن ناحية أكثر إيجابية، أدى قانون اتحادي جديد بشأن العفو العام، أكمل الإطار التشريعي للبوسنة والهرسك في هذا المجال، إلى جمع عدد كبير من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع تنظيم حملات توعية إعلامية تشجع على إحراز مزيد من التقدم.

١٠٠ - وأفضى استمرار الافتقار إلى الشفافية في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك إلى تحويل التبرعات بعيدا عن البلد، وأثار الشكوك حول الهدف الرئيسي لاستراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام في البوسنة والهرسك لجعل البلد خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠١٩.

## ثاني عشر - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي

١٠١ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٢٣ (٢٠١٣) الذي مدد بموجبه الولاية التنفيذية للبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وما زالت البعثة تؤدي دوراً محورياً في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة تسودها السلامة والأمن. وبرهنت المظاهرات العنيفة التي اندلعت في بضع مدن في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير والمحاولات غير المسؤولة من جانب البعض للتلاعب بها من أجل زيادة التوترات بين الجماعات العرقية، على هشاشة بيئة السلامة والأمن تلك، وأهمية الوجود المستمر لقوة الاتحاد الأوروبي بولاية تنفيذية في مسرح العمليات.

## ثالث عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

١٠٢ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأعرب مرة أخرى عن قلقه إزاء الحالة في البلد، وإزاء الإخفاق المستمر في تحقيق الأهداف واستيفاء الشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل

السامي. وتقرر عقد الاجتماع المقبل للمجلس التوجيهي يومي ٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

١٠٣ - وكما كان الحال في السنوات السابقة، يواصل مكثي جهوده المسؤولة الرامية إلى خفض التكاليف العامة. فمنذ بداية ولايتي، انخفضت ميزانية المكتب بما يزيد عن نسبة ٤٠ في المائة وانخفض عدد الموظفين بما يزيد عن نسبة ٥٠ في المائة. إلا أنه ما زال من الضروري أن تخصص لي الميزانية والموظفون اللازمون للاضطلاع بمهام ولايتي على نحو فعال.

#### رابع عشر - الجدول الزمني لتقديم التقارير

١٠٤ - وفقاً لمقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية من أجل إحالتها إلى مجلس الأمن، حسبما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريري الدوري الحادي عشر. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء مجلس الأمن تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً. ومن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.